

كلمة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة أنجلينا أيخهورست

حفل توقيع عقد الهبة الخاص بمخطط "قرض التنمية الزراعية والريفية" مع مؤسسة كفالات

"برنامج التنمية الزراعيّة والريفية"

وزارة الزراعة – 28 كانون الثاني/يناير 2013

للمطابقة عند الإلقاء

معالي وزير الزراعة الدكتور حسين الحاج حسن،
حضرة رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس نبيل الجسر،
حضرة رئيس مجلس إدارة ومدير عام مؤسسة كفالات الدكتور خاطر أبو حبيب،
أيها الحضور الكريم، حضرة السيدات والسادة،

طالما كان الاتحاد الأوروبي، من خلال شراكته مع لبنان التي تعود إلى زمن بعيد، من أشدّ الداعمين للتنمية الزراعية في البلاد. ونجتمع هنا اليوم لإطلاق أداة مالية فريدة من نوعها هي "قرض التنمية الزراعية والريفية"، ستساهم في سدّ فجوات كبيرة في سوق القروض الزراعية في لبنان.

وطالما كان النمو في أوروبا مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتنمية القطاع الزراعي. وقد بات هذا ممكناً بفضل بروز مصارف زراعية قوية ومتخصصة مثل Raiffeisen Bank (النمسا وألمانيا) أو Crédit Agricole (فرنسا) أو "Rabobank (هولندا).

أمّا بالنسبة إلى لبنان، فتسهيل الحصول على القروض يكتسب أهمية استراتيجية لجهة تعزيز الاستقرار والتنمية والحد من الفقر في البلد بشكل عام. والحصول على القروض الزراعية بالكمية والنوعية المناسبين مهم جداً للاستفادة من الطاقة الكاملة للزراعة كنشاط مربح.

ومن المتوقع أن يؤدي توسيع نطاق القروض الزراعية إلى إيجاد فرص جديدة كثيرة لجميع المشغلين في هذا القطاع، وإلى تحقيق نتائج إيجابية في تطوير زراعة النباتات وإنتاج الأشجار على وجه الخصوص.

هذا وسيضمن نمو القطاع الزراعي استدامة الأمن الغذائي في البلاد، كما سيعزز التدفقات التجارية الجديدة المربحة والمستدامة.

في الوقت عينه، ستحسّن فرص الاستثمار التي يوفرها هذا المخطط الأمن الغذائي وجودة المنتجات اللبنانية التي تكتسب أهمية خاصة لجهة امتثال هذه المنتجات للمعايير الدولية والأوروبية. وسيؤدي تحسين الجودة والامتثال للمعايير تالياً إلى تعزيز قدرة صادرات الأغذية الزراعية اللبنانية.

ويأتي هذا المخطط الجديد لاستكمال مخطط الضمانات الزراعية من كفالات. وتهدف هذه الأداة إلى تحقيق وقع طويل الأمد وضمان مستوى عال من الاستقلالية والشفافية والمساءلة، وذلك عبر دعم القروض الصغيرة القصيرة الأجل والقروض الكبيرة الطويلة الأجل في القطاع الزراعي.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الذين ساهموا في إنجاز هذا المشروع. وأود أن أشدد بشكل خاص على الدعم الثابت الذي قدمه معالي الوزير وفريقه.

وتشكل مشاركة كفالات – صاحبة الباع الطويل في مجال إدارة صناديق الضمان في القطاع الزراعي - ركيزة أساسية لهذا البرنامج. وستشارك كفالات على قدم المساواة في المساهمة المالية لهذه الخطة، مما يظهر مستوى الالتزام العالي لهذه المؤسسة.

وبفضل المساهمات المتراكمة للاتحاد الأوروبي وكفالات التي تصل قيمتها إلى 7 مليون يورو (أي ما يعادل 14 مليار ل.ل.) والآثار المضاعفة لآلية صندوق الضمانات، يمكن للصندوق أن يقدم قروضاً تصل قيمتها إلى 36 مليون يورو (أي ما يعادل 72 مليار ل.ل.).

هذا وستسمح آلية المداورة بإعادة استثمار الأموال المسددة في صندوق الضمانات، مما يعني أن المبلغ التراكمي للقروض المضمونة قد يرتفع إلى مستويات أعلى بكثير مع مرور الوقت. ونحن نتوقع أن يستفيد أكثر من 800 قرض من هذا المخطط خلال الأشهر الثمانية وأربعين المقبلة وأكثر من 1,500 قرض خلال السنوات العشر المقبلة. وأمل في أن يعطي "قرض التنمية الزراعية والريفية" زخماً إضافياً للقطاع.

شكراً.